حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣١) ٢٠١٣/٤/٨

توسيع الائتلاف الوطني بين الضرورة والآليات

علي الشيخ منصور

جاء الاتفاق على وثائق القاهرة كخطوة أولى باتجاه هاجس توحيد المعارضة السورية، وجرى استكمالها بتشكيل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» بصيغة توافقية حملت الكثير من إشكالات تلك القوى إلى داخل الائتلاف، وظلت بعض القوى خارج هذا الاطار، لأسباب سياسية تتعلق بفهم الثورة السورية وآلية الصراع مع النظام، ولخلافات حول الحصص في أحيان كثيرة. وبعد أن حاز الائتلاف على شرعية تمثيلية لقطاعات واسعة من قوى الثورة والمعارضة في سوريا، مدعومة باعتراف عربي ودولي مهم، أصبحت الدعوة لتوسيع الائتلاف الوطني ضرورة مبدئية وعملية لتوسيع قاعدة تمثيل الثورة والمعارضة بكل تلاوينها الوطنية، إلا أن طرحها في زحمة ردود الفعل السلبية على انتخاب رئيس الحكومة المؤقتة غسان هيتو أفقدها الكثير من المصداقية. وبشكل خاص بعدما تبنى رئيس الائتلاف الشيخ معاذ الخطيب أمام جامعة الدول العربية العمل على توسيع نطاق الائتلاف ليكون ممثلاً لكل أطياف الشعب السوري. وهو ما فسره السيد هيثم المالح رئيس الدائرة القانونية في الائتلاف، بأنه دعوة لتحويل الائتلاف إلى مؤتمر وطني عام. وفي هذا خلط بين المفاهيم والمصطلحات، فالائتلاف الوطني حتى بعد توسيعه هو جهة سياسية لقيادة المعارضة والثورة، حتى لحظة الانتصار، وهو المخول بتشكيل الحكومة المؤقتة أو الدعوة لانتخابات عامة عندما تسمح الظروف بذلك لانتخاب المؤتمر الوطني العام أو الهيئة التأسيسية التي تعبر عن الشعب السوري بكل أطيافه، تقود المرحلة الانتقالية باتجاه دولة مدنية تعددية.

الدعوة الأخرى لإعادة هيكلة الائتلاف جاءت عبر «بيان من أجل سوريا» الموقع بتاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٣ من قبل نيف وستين معارضاً سوريا في القاهرة، اعتبروا أنفسهم ممثلين للتيار المدني الديمقراطي، وحددوا أزمة المعارضة اليوم «فيما يجري داخل الائتلاف الوطني وما يمارسه المسيطرون عليه من تخبط وسط صراعات بين قيادات الائتلاف، وسيطرة استبعادية يمارسها أحد تياراته على خياراته وخطاه، وفي ظل هيمنة عربية متنوعة وإقليمية فاضحة على قراره الوطني الذي تلاشى بصورة متعاظمة إلى أن كاد يختفي». أعتقد بداية أن من يطالب بتوسيع الائتلاف ليكون له مكاناً فيه، عليه أن يحمل رؤية إيجابية بالحد الأدنى لهذا الائتلاف ودوره، لا أن يكتفي بالرؤية والنعوت المهينة «استبعادي، إقصائي، المرتهن للخارج». وإن صدق الموقعون على البيان بأن القرار الوطني تلاشى ضمن الائتلاف، فإننا نستغرب أن يطالبوا بالانضمام إليه، وأن يطالبوا بحصة لهم: ٢٥ منهم كشرط لتوازن الائتلاف، يضعه «خارج سيطرة جهة واحدة أو تيار واحد»، كما طالبو بتصحيح تمثيل المرأة واستعادة «القرار السوري المستقل ولتحويل الائتلاف إلى ممثل فعلي للشعب السوري».

كما طالب البيان في البند الثاني «التخلي عن مشروع الحكومة المرحلية» لصالح «أجهزة تنفيذية أو حكومة توافقية». وطالب في بنده الثالث «وضع اسس واضحة للعلاقات بين قوى واطراف المعارضة وبينها وبين الجيش الحر... على أن يشارك في وضع هذه الأسس جميع أطياف المعارضة».

ونحن نتفق مع الدعوة لتوسيع الائتلاف، على أن تكون الأولوية في ذلك لقوى الثورة على الأرض «مجالس محلية، مجالس ثورية، تنسيقيات، قيادة الأركان المشتركة والجيش الحر». مع التأكيد على أهمية التعبيرات المدنية والديمقراطية دون أن نسلم للمشاركين في البيان السابق احتكار تمثيلهم لهذا التيار. ودون أن نفهم دعوتهم المستمرة للتوافق من جديد، فأي توافق جديد ممكن ضمن الرؤية والمواقف السابقة والمسبقة لأصحاب البيان؟

الافتتاحية

كي لا نستسلم للتفاصيل

سامي شيحان

المواطن السوري الذي يعيش الأحداث في سوريا، أو يتابع أخبارها على الفضائيات والنت، مجبر يوميا على مواجهة عشرات التفاصيل الصغيرة التي تقطع القلب، مقتل الطفلة آية حبيب /١٢/ عاما وجرح باقي تلميذات الصف بعد أن سقطت قذيفة هاون في مدرسة البرامكة المحدثة وسط العاصمة دمشق، مقتل ١٥ من طلاب كلية الهندسة المعمارية في دمشق وجرح العشرات إثر سقوط قذيفة في مقصف الكلية، شهداء الحملة العسكرية الأخيرة على داريا تجاوز عددهم ٧٠٠ شهيد، قصف يومي على داريا، جوبر، زملكا، الحجر الأسود، وقوات النظام تقصف برزة ب١٥ صاروخ بالستي من نوع «توشكا» روسي الصنع، قصير المدى ومتشظي لزيادة مساحة التدمير والقتل، المفوضية العليا للاجئين تقدر عدد النازحين داخل سوريا بأربعة ملايين نازح داخل الاراضي السورية يضاف إليهم نحو مليون و٢٠٠ الف لاجئ في دول الجوار، وهذا يعني ان ربع السوريين البالغ عددهم نحو ٢٢ مليونا أجبروا على ترك منازلهم واللجوء إلى اماكن اخرى داخل أو خارج سوريا. كل الأخبار تدعوا للتشاؤم والإكتئاب، تدعوا للحزن الشديد والدخول في حالة سوداوية، لكن من يقرأ الحالة العامة للثورة السورية، انتصارات الجيش الحر وهزائم النظام العسكرية، عجز النظام عن إقتحام داريا بعد حملة عسكرية مستمرة منذ تشرين الأول/ أوكتوبر، تحرير بلدات ومواقع ومطارات، انتصارات عسكرية في حوران وفي شمال سوريا، انتصارات سياسية ودبلوماسية على مستوى جامعة الدول العربية وشعوب العالم أجمع، من يقرأ ذلك يُدرك أن الأمور تسير بخير وفي الاتجاه الصحيح لإسقاط نظام الفساد والطغيان، وإقامة دولة سوريا الجديدة المدنية التعددية الديمقراطية.

لذلك علينا أن لا نغرق بالتفاصيل وننسى المنحى العام لحركة الثورة، كي لانصاب بالاكتئاب والتشاؤم، لأن التفاؤل مهمة وطنية وإنسانية في زمن الثورة.

حرية – العدد (٣١) ٢٠١٣/٤/٨

الثورة بين النقد والنقض؟

نبيل حيفاوي

في الثورات كافة، تبرز ظواهر لم تكن متوقعة، ليس في مجال الإبداع الشعبي، أو أشكال العمل النضالي فحسب، إنما على المستوى الفكري والسياسي، حيث الاصطفافات تتنوع وتتغير، من لحظة إلى أخرى.

في أثناء ذلك ، يتشكل بناء فكري وسياسي جديد، له أنساق متعددة. منها مايكون ثمرات إيجابية، تتبع من مواكبة الفعل الشعبي، وتلبية ضرورات تطوره وتقدمه، ومنها ما هو رقص على الحبال بين قوى الماضي وقوى الفعل الثوري، وليس بعيدا عن ذلك أيضا، ظهور أفكار ينشد أصحابها التشبث بالماضي، محمولة على هواجس الخوف من المستقبل.

وتقوم صلة موضوعية بين الاتجاهين الأخيرين، حيث الحراك داخلهما، يصل في النهاية، مع احتدام الصراع، إلى فرز واضح، لا تعود معه أي مساحة للمواقف الوسط من الحدث الثوري، وإن أنكر أصحابه انحيازهم لقوى الاستبداد والطغيان.

لقد شهدت الثورة السورية، نموذجها الخاص، الذي تجسدت فيه تلك الأنساق من الأفكار، وأولا بأول تكشفت حقيقة مواقف القوى والشخصيات، ليس كما تدعي عن نفسها.

لقد تميزت الثورة السورية بعفويتها، وبالتالي تدرُّج شعاراتها وأهدافها. وحكمها قانون الفعل ورد الفعل، جراء طبيعتها، وافتقادها لأي برنامج مسبق. وعليه فإن أشكال نضالها وأدواته، لم تعدُّ مسبقا. ففي مسارها، الذي بدأ احتجاجات سلمية، ومطالب إصلاحية، وضعتها السلطة أمام حدَين: التراجع والعودة إلى الخضوع الكامل للدكتاتورية، أو تحمل نتائج استمرارها موتا ودمارا وتشريدا. ذلك أن هدف السلطة تدمير إرادة الشعب الذي غادر الخوف والاستكانة، وهو مالم تألفه أو تتوقعه، ولا تقبل به أو تتهاون معه.

إن الثورة السورية لم تكن مفاجأة للنظام فحسب، لقد تعدى ذلك ليشمل القوى السياسية كافة، على محدوديتها، وانعدام تأثيرها. والأمر ذاته ينطبق على المفكرين والنخب المثقفة، تلك التي لم يكن بحسبانها هذا المد الثوري المتصاعد، وهي لم تكن في الموقع الذي يمكنها من تشكيل مرجعية لقيادة الثورة وتنظيمها، وبلورة أشكال نضالها وتكتيكاتها في الرد على الوحشية الدموية التي سلكها النظام .

لقد سلكت تلك القوى و«النخب»، في موقفها من الثورة، طريقا يعبر عن ذاتيتها الضيقة، لأن هاجسها هو البحث عن موقع هي ليست مؤهلة لشغله، فهي لم تستطع الانخراط بالفعل الشعبي الثوري، واستشعرت أن الشارع تجاوزها، لأن ترددها في حسم الموقف من النظام، ووقوفها عند فكرة «التغيير الديمقراطي للنظام»، في الوقت الذي ارتفع سقف النضال الشعبي إلى حد المطالبة بسقوطه، جعلها تستبدل مصالحها الضيقة بالمصالح الشعبية الواسعة. وراحت تفتش عن ذرائع ومبررات للتمويه على خلفية سلوكها.

فكانت حجة «النقد» كضرورة لنجاح الثورة، وتمكينها من تحقيق أهدافها، أداة تضليل لا أكثر.

لا شك أن الثورة، أي ثورة، وهي تخوض معاركها، تقع في عدد من الأخطاء التي ترفع ثمن تحقيقها لأهدافها، بسبب تأثير تلك الأخطاء على تماسك قواها، وحسن أدائها، وتوسيع دائرة مؤيديها وحلفائها. ويتطلب ذلك نقدا للأخطاء، لتصويب المسار، وتطوير التجربة الثورية. غير أن الحد الفاصل بين مثل هذا النقد، وبين توظيف تلك الأخطاء للوصول إلى النيل من الثورة ذاتها، ولي عنقها ،لإخضاعها لبرامج انتهازية، يمكن أن يكون مشوشا ، وغير واضح تماما لدى قطاعات من أبناء الشعب، خاصة أولئك غير المنخرطين بفاعلية في العمل الميداني الثوري، أو المترددين ودعاة الحياد مما يجري على امتداد أرض البلاد.

هكذا يكون شعار «ضرورة نقد الثورة» قناعا « لنقضها» وللنيل منها، حتى لو لم تكن نوايا هؤلاء تنطلق من هذا الهدف، فالنتيجة واحدة مهما تباينت النوايا.

أول ما استخدمت هذه القوى في «نقدها» للثورة، كان موضوع: السلمية- العسكرة والتسلح، حيث حمّلت قوى الثورة مسؤولية عسكرة الثورة، وراحت تتغنى بالسلمية وتدين «العنف»، هكذا دون أن تبين المسؤولية في دخول العنف طريقا أساسيا للصراع الدائر. وإن أشارت بخجل، إلى مسؤولية النظام، لا تلبث أن تعود إلى مقولة: عدم الانجرار إلى أسلوب النظام، وهو ما يبطن إلقاء المسؤولية على الثورة، لأنها لم تستدرك «حالة الانجرار إلى العنف». حتى أن بعضهم، لم يتورع عن الذهاب إلى الادعاء، بأن الثورة من بدايتها، أدخلت عنصر التسلّح والعنف «مدفوعة» بعمالتها للخارج.

ومع تصاعد عمليات البطش ضد الشعب، وتطور القدرات القتالية للثورة، عددا، وإلى حد ما «عدّة»، وانسحاب قوات النظام من مناطق واسعة، وفي مجرى القتال المحتدم، برزت ظواهر خطيرة الانتقام من عناصر النظام، إعدام أعداد منهم، القيام بتعذيب عدد آخر، وفّرت مادة جديدة «لمنتقدي» الثورة، ليفصحوا، بوضوح نسبي عن مواقف مضادة للثورة بكاملها، وليس لبعض ممارساتها. فتحولت هذه الممارسات الخطيرة والمدانة، على أيدي «النقاد»، إلى سمة شاملة، وراحوا يحذرون من المستقبل، تحت شعار: لا نريد استبدال مستبد بمستبد، وعسكر بعسكر.

لا أحد من المخلصين لقضية الشعب وحريته واستعادة كرامته، يوافق على السلوكيات السيئة الصادرة عن بعض المجموعات التي تحمل السلاح داخل الثورة. لكن شتّان بين رفض هذه الممارسات من موقع الحرص على نجاح الثورة، وبين من يستخدمها للنيل من قوى الثورة وأهدافها.

«نقاد الثورة»، يشيحوا بوجوههم عن كل ما هو إيجابي في العملية الثورية في سوريا، لا يرون المدارس والمستشفيات، ولا الأغاني والرسوم التي يبدعها الشباب الجدد وحتى الأطفال، ولا يعنيهم تأكيد عدد من قوى الثورة رفضه لكل الممارسات السيئة، بل وتصديهم لها، والتحذير من تكرارها.

من السهل على أي فرد، قرأ كتابين أو أكثر، أن يرسم على الورق، أو على مواقع التواصل الاجتماعي «الانترنت»، لوحة وردية ناصعة عن «ثورة» في ذهنه وخياله. بيد أن من قرأ التاريخ، تاريخ الثورات، يتفهم- دون أن يقبل- ما يعلق بالثورات من أورام الماضي، ولا تهتز ثقته بالثورة، واستمرار انحيازه لأهدافها، إذا كان منحازاً لها بالفعل، من ظواهر سيئة وخطيرة لا يتمناها ، ولا يوافق عليها أي إنسان ينشد الحرية والكرامة، ويمتلك قسطا من الوعي.

في المجال ذاته، «النقد»، تساق العديد من المسائل، بعد تجسيمها، وتحريف دلالاتها، والازورار عن ملامسة أسبابها، كالتحذير من خطر «التطرف والأصولية»، وجعلها ديدنا كلما جرى الحديث عن تطورات الصراع في الميدان. ولا يشير هؤلاء «النقاد»، إلى وزن القوى غير المتطرفة في الثورة، ولا إلى تصديهم للكثير من ممارساتها في مجال «المجتمع المدني»، وحتى في نزول قطاعات من الشعب في أكثر من مكان، إلى الشارع تحديا لما تقوم به بعض تلك القوى. فضلا عن البيانات العلنية من الجيش الحر، وكذلك من قيادة المعارضة، التي تدين وتستنكر كل الممارسات الغريبة عن مفهوم ثورة الحرية والكرامة.

كل ذلك يجعلنا نقول دون تردد: إن أدعياء نقد الثورة، حين يقفون بعيدا عن أهداف الثورة، تسقط ذرائعهم «النقدية»، لتكشف أنهم «نقضاء» للثورة، وهم ينتظرون هزيمتها لا انتصارها، ليقولوا: ألم نقل لكم؟!!

التسريح التعسفي وعنف القانون

نعيم نصار

مازالت السلطة السورية المستبدة التي تتعامل مع شعبها الثائر بالحديد والنار والتدمير والقتل والاعتقال، تتفنن في خلق القوانين الاستثنائية التي تحارب بها الشعب. وليس آخرها المادة ١٣٧ من القانون رقم ٥٠ الخاص بنظام العاملين الأساسي في الدولة لعام ٢٠٠٤، حيث تنصّ في حيثياتها أنه :

– يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بناء على اقتراح لجنة مؤلفة من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، صرف العامل من الخدمة وتصفى حقوق العامل المصروف من الخدمة وفقا للقوانين النافذة.

– لا يسمح باستخدام العامل المصروف من الخدمة بموجب الفقرة ١ من هذه المادة، وذلك مهما كانت صفة هذا الاستخدام، إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء يجيز ذلك. مع الاحتفاظ بأحكام قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وأحكام قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وإذا كانت الأسباب المعلنة والمبررة لاستخدام هذه المادة المرعبة تتحدث عن أسباب تمس النزاهة، فإن سلطة النظام التنفيذية استخدمت هذه المادة كحجة لتسرح بعض صغار الفاسدين تلميعاً لصورة السلطة الفاسدة، لكنها استخدمت وتستخدم هذه المادة لتقوم بتسريح العاملين لأسباب سياسية بحتة، وقد وثق لهذه الحالات الكثير من الصحفيين، وقد نشرر أحد قدماء المعتقلين السياسيين في سوريا عمر قشاش بتاريخ ١٢-١١-٢٠٠٨ في موقع الحوار المتمدن تحقيقاً يذكر فيه: أن رئيس مجلس الوزراء (العطري) استناداً إلى المادة /١٣٧/ من قانون العاملين الأساسي في الدولة أصدر قراراً في ٢٠٠٦/٦/١٤ صرف بموجبه من الخدمة سبعة عشر موظفاً نتيجة لتوقيعهم على بيان يطالب بالإفراج عن المعتقلين بتهمة توقيعهم على إعلان دمشق.

وفي ظل حكومة الحلقي الحالية يجري أيضاً استخدام هذه المادة بذات الغاية، حيث صدرت خلال شهر تقريباً عدة قرارات تسريح شملت أكثر من ٥٠٠ عامل في القطاع العام.

وحصار الناس من خلال هذه المادة زاد منذ أكثر من عام وذلك بعد إصدار رئيس النظام الاستبدادي قوانينه الخاصة بمكافحة الإرهاب، ومنها القانون رقم ٢٠ تاريخ ٢-٧ ٢٠١٢، حيث يوضح وزير العدل نجم الأحمد وهو رئيس اللجنة المكلفة بتسريح العاملين أنه بالنسبة لصرف العاملين في الدولة، تعتمد اللجنة على ثلاثة معايير لاقتراح الصرف من الخدمة وهي: وجود تقرير من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أو من الجهاز المركزي للرقابة المالية يوصي بصرف العامل من الخدمة، أو صدور حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية بإدانة العامل.. ومؤخرا أضيف إلى هذه المعايير معيار رابع وهو ثبوت تورط العامل بالأعمال الإرهابية التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة.

طبعاً حكومة الحلقي تتابع نفس النهج وذلك فيما يخص تسريح الناس تعسفياً لأسباب سياسية، إذ تمّ تسريح بعض العمال منذ حوالي العام تعسفيا ولأسباب سياسية بحتة، بعد أن تمّ توقيفهم كنشطاء مع الثورة، وتشير المصادر الحقوقية التي ما زالت تتابع هذه القضايا في أروقة القضاء، أن كافة الثبوتيات تؤكد أن ذرائع التسريح التي تتضمنها المادة ١٣٧ غير موجودة أصلاً في هكذا ملفات.

وآخر ما وثق بهذا الصدد تمثل بصرف ٥٦٢ موظفاً في الدولة من المناطق المحررة في محافظة إدلب، وردت أسماءهم في القرار ٥٢٧ تاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠١٣ والقرار رقم ٦٧٨ تاريخ ١٥/ ٣/ ٢٠١٣ ، حوالي ٨٠ بالمئة منهم عاملون في مديرية التربية، وباقي المفصولين يتوزعون على باقي المديريات والمؤسسات العامة في المحافظة، ومع أن القرارين السابقين لم يشيرا إلى أسباب الفصل التعسفي، إلا أن أغلب المشمولين بهذه القرارات أكدوا أنها جاءت رداً على نشاطاتهم المساندة للثورة، كما نصت المادة الثانية من قرارات الفصل على وقف صرف المستحقات التقاعدية لحين صدور النتيجة القضائية.

ومن الواضح أن المادة (١٣٧) مخالفة للدستور الذي أقره النظام نفسه في عام ٢٠١٢ حيث تنصّ المادة ٥١ منه على أن:

– كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم في محاكمة عادلة.

– حق التقاضي وسلوك الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون.

وتقول أيضا: يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

بينما ما يفعله رئيس مجلس وزراء النظام ومن خلال هذه المادة انه يقوم بخراب بيت العامل قبل التحقق من أي شيء، ويكفي في هذه الأيام أن تشير الأجهزة الأمنية إلى عامل في القطاع العام أو الخاص يتبنى موقفاً مسانداً للثورة ولو من خلال عمل إغاثي، ليتم تسريحه بحجة مساندة الإرهاب، لا سيما أن نص هذه المادة عريض في التفسير ويحتمل أي وجه تريده المخابرات، حيث يقصد بالعمل الإرهابي (كل فعل يهدف إلى إيجاد حالة من الذعر بين الناس أو الإخلال بالأمن العام أو إضعاف الروح القومية ..)، فإضعاف الروح القومية كان مثلاً أحد التهم التي وجهت إلى آلاف المعارضين السوريين اليساريين، وذلك من خلال محكمة أمن الدولة وذلك في تسعينيات القرن الماضي، وها هي تعود في هذا النص الذي يخص قوانين مكافحة الإرهاب.

هذه المادة التي تناقض وتخالف دستور النظام نفسه، والتي تكفلت بتشريد آلاف العائلات وشوهت سمعة الكثير من العاملين ظلماً، اعترض عليها الكثير من رجالات النظام ومنهم السيد جورج جبور عضو مجلس الشعب السابق، والمستشار السابق في القصر الجمهوري، إذ يعتبر أن التبريرات من أجل قبول هذه المادة كثيرة، وكلها حقيقة غير مقنعة، فإذا كان القانون عاجزاً ومعه القضاء، فلنصلح أمر القانون والقضاء. أما أن نحارب الفساد

بصرف العمال من الخدمة دون تدقيق، فهو أمر يصب في صالح الفساد عينه، لأن الموظف غير المحصّن يشعر بأن عليه أن يقتنص كل فرصة، مادام أنه غير محصّن ومعرّض للصرف من الخدمة في أي وقت وبمقتضى أية دسيسة غير مثبتة.

في المقابل تدافع المحامية (ناريمان الأستاذ) عن هذه المادة التي تخالف دستور النظام وتطعن في صلاحية القضاء نفسه، وساهمت في خلق كوارث اجتماعية، حين تتحدث ومن خلال صحيفة حكومية في ٢٥-٢-٢٠١٣ عن دستورية هذه المادة فتذكر (أن قرار الصرف هذا يقبل الطعن أمام القضاء المختص، أي أمام محاكم البداية المدنية للعاملين في الدولة، والتي تقبل الأحكام الصادرة عنها الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة، وإن عدم تحصين تلك القرارات من الطعن يتمشى مع نص الفقرة الرابعة من المادة٥١ من الدستور والتي نصت على أنه: (يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء). كما أجازت المادة ١٣٧ إعادة استخدام العامل مرة أخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء، ولم تحدد هذه المادة مدة معينة يجب انقضاؤها قبل إجازة استخدامه).

والسؤال للأستاذة المحامية: كم عامل استطاع كسب الطعن سواء أمام محكمة البداية أو أمام المحكمة الادارية العليا؟ وكم عامل استطاع أو يستطيع الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء لإعادة استخدامه بعد أن تمّ صرفه تعسفياً؟

تحذير أممي من نفاد التمويل للاجئي سوريا

الجزيرة نت. وكالات ٢٠١٣/٤/٥

وجهت الأمم المتحدة الجمعة أقوى تحذير من أن الأموال المتوفرة للتعامل مع موجات تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ودول أخرى مجاورة توشك على النفاد، في حين حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من «عواقب كارثية» جراء تضاؤل حجم المساعدة الإنسانية للنازحين داخل سوريا.

وقالت المتحدثة باسم صندوق الأمم المتحدة للطفولة ماريكسي ميركادو في مؤتمر صحفي بجنيف «الاحتياجات تتزايد أضعافا مضاعفة ونحن مفلسون». إذ فاق عدد الفارين في أسوأ أزمة لاجئين على مستوى العالم توقعات الأمم المتحدة، وبلغ عدد اللاجئين ١,٢٥ مليون شخص ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال بزيادة ١٠٪ عن العدد المتوقع في يونيو/حزيران القادم.

وقالت ميركادو «منذ بداية العام يتدفق أكثر من ألفي لاجئ عبر الحدود إلى الأردن يوميا، ونتوقع أن تزيد هذه الأعداد عن الضعف بحلول يوليو/تموز القادم وأن تصل إلى ثلاثة أمثالها بحلول ديسمبر/كانون الأول القادم». وأضافت «نقدر أنه بنهاية ٢٠١٣ سيكون هناك ١,٢ مليون لاجئ سوري في الأردن وهو ما يساوي خُمس سكان الأردن».

وسيكون من آثار نفاد التمويل توقف توصيل ٣,٥ ملايين لتر من المياه يوميا لمخيم الزعتري بالأردن والذي يوجد به أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ أغلبهم من الأطفال. ووصل ١١ ألف سوري تقريبا إلى الزعتري في الأسبوع المنصرم، وفقا لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة.

وتظهر أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكبر الجهات المانحة هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وتلقت المفوضية ١٦٢ مليون دولار، وهو ما يمثل ثلث المبلغ المطلوب للنصف الأول من العام الحالي والمقدر بنحو ٤٩٤ مليون دولار. وكانت الصين قد تبرعت بمليون دولار خصصت للاجئين في تركيا، ولا تظهر روسيا على قائمة المانحين للمفوضية.

من جهته، قال جيروين كارين المسؤول عن أنشطة الإغاثة التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سوريا: «لا يمتلك عدد متزايد من الأفراد النازحين دخلا أو مدخرات ويعتمدون بشكل تام على كرم مواطنيهم السوريين والمجتمع الدولي». وقال إنّ من الصعب الحصول على عدد محدد للسوريين النازحين لأنّ الكثير منهم يعيش في مناطق يصعب الوصول إليها في حين لا يسجل آخرون أنفسهم كنازحين.

وقالت مسؤولة الاتصال الإقليمية في المفوضية ريم السالم في رسالة إلكترونية إلى وكالة الصحافة الفرنسية من بيروت إن الأرقام السابقة لبرنامج المساعدة الإنسانية لسوريا «لم تعد تعكس الوضع المتغير بسرعة». وأضافت في رسالتها أن «الأمم المتحدة تعمل مع شركائها على إعادة النظر في الأرقام والحلول الواجب تقديمها قبل نهاية السنة»، وقدرت بـ«نحو أربعة ملايين» عدد النازحين داخل الأراضي السورية منذ اندلاع النزاع في مارس/آذار ٢٠١١. ويُضاف النازحون إلى نحو مليون و٢٠٠ ألف لاجئ أجبروا على مغادرة بلدهم إلى الدول المجاورة في كل من الأردن ولبنان وتركيا والعراق، حسب المفوضة العليا للاجئين. ممّا يعني أن ربع السوريين البالغ عددهم نحو ٢٢ مليونا أجبروا على ترك منازلهم واللجوء إلى أماكن أخرى داخل أو خارج سوريا.

للإطلاع:

http://www.aljazeera.net/portal

المفوضية تعبر عن قلقها بشأن اللاجئين السوريين في العراق

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جنيف- حذرت المفوضية من مغبة تواصل عبور اللاجئين لحدود دول الجوار بأعداد كبيرة، وما يمثله من ضغوط متزايدة لاستيعابهم. وقد صرّح المتحدث باسم المفوضية أدريان إدواردز للصحفيين في جنيف قائلاً: «المفوضية قلقة بصفة خاصة إزاء الوضع الراهن في إقليم كردستان العراقي حيث يبلغ معدل توافد اللاجئين اليومي ٨٠٠-٩٠٠ فرد؛ أي ضعف المعدل المسجل منذ ثلاثة أشهر فقط. وقد غدت الحاجة إلى مساحة تخصص لمخيمات جديدة للحد من الازدحام في المخيمات الحالية ذات أهمية قصوى». مُشيراً إلى أنّ الوضع في مخيم دوميز الواقع شمال غرب محافظة دهوك العراقية بات مقلقاً بصفة خاصة. يضم المخيم حالياً ٣٥،٠٠٠ لاجئ سوري وقد أصبح شديد الازدحام. وتتقاسم آلاف العائلات الخيام مع الوافدين الجدد، ولم تتمكن نحو ٣،٥٠٠ عائلة من الحصول على مأوى خاص بها. ويؤثر الازدحام بدوره على خدمات الصرف الصحي التي تُعد أدنى من المعايير الإنسانية. ويزيد الازدحام ودرجات حرارة الجو الآخذة في الارتفاع من خطر التعرض لتفشي الأمراض، فضلاً عن التوتر القائم بين المقيمين في المخيم. وقال إدواردز: «تضاعف عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالإسهال في المخيم خلال الأسابيع الأخيرة. ويبلغ متوسط عدد الأطفال المصابين بالإسهال أسبوعياً من شباط إلى الآن تسعة أطفال من كل ١٠٠ طفل. إضافة إلى ذلك، بلغ عدد المصابين بالالتهاب الكبدي الوبائي (أ) منذ بداية العام ٦٢ حالة. وتجري المفوضية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تقييماً مشتركاً لمعالجة هذه الزيادة الملحوظة». تعمل المفوضية بالتعاون مع الحكومة العراقية والسلطات في كردستان منذ تشرين الأول في محاولة تخصيص مساحة إضافية للاجئين. وقال إدواردز إن المفوضية قد تلقت دعماً من السلطات في إربيل والسليمانية حيث أصدرت مؤخراً قراراً بتخصيص مساحة إضافية للاجئين، بيد أنها تكفي لاستيعاب ٢٥،٠٠٠ فرد فقط؛ أي ثلث الاحتياج، فحتى تاريخ ٢٨ آذار، كان عدد اللاجئين السوريين المسجلين في العراق قد فاق ١٢١،٠٠٠ فرد. ويستضيف إقليم كردستان العراقي أكثر من ٩٠ بالمائة منهم. وعلى الرغم من أنّ مخيمات اللاجئين مقامة في القائم ودهوك، يعيش ما يزيد عن ٦٠ بالمائة من اللاجئين المسجلين في إقليم كردستان في ضيافة المجتمعات العراقية أو في منازل غير مكتملة.

للإطلاع:

www.unhcr-arabic.org/515c5f246.html

شهر آذار .. الأكثر دموية منذ انطلاقة الثورة السورية ٦٠٠٥ شهيد

المرصد السوري لحقوق الإنسان

لا تزال دماء الشعب السوري تسيل في أنهار الحرية بأمل الوصول إلى دولة ديمقراطية تكفل حقوق كافة مكونات سوريا، وذلك في ظل صمت المجتمع الدولي المنافق الذي كان بمقدوره مساعدة الشعب السوري على الوصول إلى هدفه وحلمه بالديمقراطية دون إزهاق أرواح عشرات الآلاف من أبنائه، ولكن على ما يبدو أن قدر الشعب السوري أن يدفع ثمن حلمه في الحرية والكرامة من دماء وأرواح أبنائه، حيث كان شهر مارس / آذار الفائت الشهر الأكثر دموية منذ انطلاقة الثورة السورية، وسقط فيه ٦٠٠٥ شخصاً توزعوا على الشكل التالي:

- (٣٤٨٠) الشهداء المدنيين، بينهم: (٢٩٨) من الأطفال، (٢٩١) من الإناث، و (١٤٠٠) مقاتل من الثوار.
- (١٤٦٤) خسائر القوات النظامية.
- (٨٦) شهداء منشقين مُقاتلين.
- (٥٨٨) مقاتلين مجهولي الهوية.
- (٣٨٧) ضحايا مجهولي الهوية.

للمزيد:

http://www.syriahr.com/index.php?option=com__news&nid=4837&Itemid=2&task=displaynews#.UV8n7KLziiY

التقسيم الممكن.. على الخريطة

محمد سليم

نقل تقرير لإذاعة الجيش الاسرائيليّ عن مصادر أمنيّة في تلّ أبيب قولها: «لا تهديد علينا خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة، لأنّ تقسيم سورية إلى ثلاث دويلات أصبح واقعاً». وبحسب التقرير نفسه، فإنّ «التقييم الاستخباراتي الإسرائيليّ يؤكّد إنشاء كانتونات كرديّة ودرزيّة وعلويّة وسنيّة في سورية، في ظلّ تناقص المساحة التي يسيطر عليها النظام في المناطق السنيّة ومناطق الأقليّات الأخرى».

يتزامن هذا الكلام مع عودة (خريطة تقسيم سورية) إلى الرواج، إذ تمتلئ صفحات الفيسبوك ومواقع الانترنت بنسخ عن هذه الخريطة، كما تخصص الفضائيات العربية، بين فينة وأخرى، مساحة لمناقشة إمكانية تجسيدها، بل إن كتباً ألفت على عجل قد ظهرت في الأسواق، لدعم أو لدحض واقعية (خريطة التقسيم)..

بالنسبة للكثير من السوريين (والعرب كذلك) فإن صدور كلام التقسيم عن إسرائيل يعني حتميته، إذ لا تزال الذهنية الشعبية ترى في إسرائيل كياناً شيطانياً فوق أرضي، قادر على فعل المعجزات، كيف لا وجميع مصائبنا «هي من صنع أياد يهودية ـ ماسونية ـ صهيونية، بدءاً من خلاف معاوية وعلي، وليس انتهاء بضياع فلسطين»!

ربما تكون إسرائيل هي الدولة الأقوى في الشرق الأوسط، وهي بلا شك تملك من البراعة والمرونة ما يجعلها تغتنم الفرص التاريخية وتحول مجريات الأمور لصالحها، لكن هذا لا يعني أنها تملك عصا سحرية لتحويل إرادتها إلى واقع كلما عنَّ لها ذلك، ويكفي أن نتذكر أن إسرائيل لم تستطع حل مشكلة المليوني عربي الموجودين داخل أراضيها (عرب الـ ٤٨)، فكيف ستستطيع إذاً أن تتعامل مع ملايين السوريين الذين يتوجب ذبحهم أو تهجيرهم من أجل إنجاز خريطة التقسيم المزعومة؟! قد يقال إن حديث الاستخبارات الإسرائيلية يأتي في سياق التحليل والتوقع، لا في سياق التعبير عن رغبة أو عن مخطط متبنى إسرائيلياً. حسناً ألم تتوقع الاستخبارات نفسها، في بداية الثورة السورية، سقوط الأسد خلال شهرين، أو ثلاثة على الأكثر؟!

وماذا عن الخريطة؟

إنها ساذجة، بل وعلى قدر كبير من الحماقة، وهي لا تحتاج إلى كثير تدقيق لإدراك أنها تستمد واقعيتها من مجرد كونها خريطة، أي حبر على ورق.

تقسم الخريطة سورية إلى أربع دويلات: علوية وتحتل مدينة حمص بكاملها مع ريفها الغربي، والريف الغربي لحماة إضافة إلى الساحل بكامله. ودويلة كردية تحتل الحسكة وأراض من المنطقة الشرقية. ودويلة درزية تتربع على أراضي ثلاث محافظات: السويداء ودرعا والقنيطرة. أما ما تبقى فتشغله الدولة السنية.

لنأخذ الدويلة الدرزية مثلاً، فهي تمتد ـ حسب الخريطة المتداولة ـ على مساحة ١١ ألف كم مربع، وتضم نحو مليون ونصف المليون من السكان، وبما أن عدد الدروز بينهم لا يتجاوز النصف مليون، فهذا يعني أن ثمة مليون شخص يجب التعاطي معهم، إما بإدخالهم إلى المذهب الدرزي (تدريزهم)، وهذا غير ممكن، ليس بسبب عدم رغبة هؤلاء فقط، بل لأن هذا ممنوع شرعاً وفق المذهب الدرزي نفسه، وإما بتهجيرهم وهذا لا يحتاج إلى أي نقاش لإثبات استحالته. أما الاكتفاء بالسويداء نفسها كأرض للدويلة الدرزية، فهذا سيجعلنا نقف أمام كانتون

لا يملك أياً من مقومات الحياة.. والأمر نفسه ينطبق على بقية الكيانات المفترضة، بما فيها الدولة السنية التي ستفقد إطلالتها على البحر، وكثيراً من الموارد الطبيعية وشروط الحياة الملائمة. ولكن هل يقودنا تسخيف هذه الخريطة إلى الاستنتاج بأن فكرة التقسيم غير واردة إطلاقاً؟

لا، فثمة إشارات كثيرة على أن أطرافاً محلية (النظام) وإقليمية (إيران وحزب الله) تناقش هذه الفكرة، ما يدفعنا إلى الحذر والاستعداد لمواجهة احتمال كهذا، ولكن الحذر والاستعداد شيء، والتعاطي مع هذا الاحتمال على أنه واقع محتوم شيء آخر تماماً.

انتصارات من ورق

ياسر عطا الله

أوصى مجلس الشعب السوري، الأسبوع الماضي، بالعمل على «فصل محافظة حلب إلى محافظتين (محافظة لمدينة حلب ومحافظة لريفها)، وإقامة مشاريع تنموية حيوية في ريف المحافظة الشمالي والشرقي للحد من البطالة، وإحداث محافظة في القامشلي لاتساع مساحة الحسكة والتي تتجاوز الـ٢٣ ألف كم٢، وتشغل القامشلي نحو ٦٠٪ منها، وإحداث محافظة البادية ومركزها تدمر..»

غير أن موقع (سيريا ستيبس) الالكتروني، القريب من النظام (الأجهزة الأمنية تحديداً) نقل عن مسؤول حكومي (بقي اسمه مجهولاً) قوله: «إن فكرة إحداث محافظات جديدة لم تتجاوز كونها أفكار مطروحة تمت مناقشتها في فترة سابقة.. مجرد نقاشات نظرية تعبر عن وجهات نظر معينة لم تترجم إلى خطوات عملية»، وأشار المسؤول إلى أن «أصل الحوار في إحداث محافظات جديدة منبثه الأساسي يعود الى الأفكار التي تم طرحها في السنوات الماضية وما قبل الأزمة بضرورة انشاء محافظة في ريف حلب على غرار ريف دمشق من أجل تحسين الخدمات في ريف حلب الواسع جداً.. ثم تم طرح الأمر مع بداية الأزمة وحيث لم يتجاوز الأمر كونه مناقشات ومقترحات دخلت الأدراج إلى أن حاول البعض إيقاظها»، وختم المسؤول: «عندما تقرر الإدارات المعنية إنشاء محافظات جديدة فلا تعتقد أن القدوم على هكذا خطوة يمكن أن يأخذ بالاعتبار تسويق الأمر على نحو غريب كما فهم البعض ممن حاول التلاعب مجدداً عبر بث أخبار لإثارة ما في نفوسهم والذي لا يتفق مع المصلحة الوطنية في كل الأحوال». لا نعرف إذا كان مصدر التشويش في هذا التصريح هو المسؤول نفسه، أم موقع سيريا ستيبس، وبالطبع يتساوى الاحتمالان، فالمسؤولون السوريون باتوا، منذ سنتين، يتلعثمون في أي تصريح، حتى ولو كان مديحاً للقيادة الحكيمة، وكذلك فالموقع الالكتروني مشهود له بالكفاءة في صياغة الجمل المشوشة واستخدام التراكيب العويصة.

أياً يكن فنحن نفهم من تصريح المسؤول نقطتين: أولاً إن وسائل إعلام مغرضة هي التي روجت للخبر، ولا نعرف متى صارت جريدة الوطن، المملوكة لرامي مخلوف، جريدة مغرضة. وثانياً إن إعادة تقسيم المحافظات كانت فكرة نائمة في الأدراج إلى أن جاء أفراد وأيقظوها لغاية في نفوسهم، وهنا أيضاً لا نعرف متى صار أفراد من مجلس الشعب يتصرفون على حريتهم ووفق ما في نفوسهم لا ما في نفوس أولياء أمورهم؟!

على كل فالمسؤول نفسه يعود ليتبنى خبر وسائل الإعلام المغرضة، وليدافع عن خيار الأفراد الذين أيقظوا الأوراق النائمة، إذ يبرر خيار التقسيم بالقول إن ريف حلب، مثلاً، يحتاج إلى توسيع الخدمات!

ولكن ألا يفعل النظام، منذ نحو سنتين، ما هو أفضل لريف حلب من جعله محافظة مستقلة؟ ألا يسعى، عبر طائراته وصواريخه، إلى إنقاص عدد السكان هناك، وبالتالي يجعل المتبقين على قيد الحياة يتمتعون بخدمات أوسع؟!

لندع هذا التهريج، فلماذا يريد النظام خلق ثلاث محافظات جديدة؟

كثرت التفسيرات والتأويلات، ولكن بإمكاننا أن نقول الأمر ببساطة أكثر: إنه يريد أن يحقق إنجازات على الخريطة.. على الورق، لم يستطع تحقيقها على أرض الواقع.

حرية – العدد (٣١) ٢٠١٣/٤/٨

تحالف الأقليات.. دروز (حضر) نموذجاً

هشام القاسم

لم يكن لأكثر الحالمين من أهالي (حضر) أن يتوقعوا تَصدُر قريتهم لنشرات الأخبار، وتحولها إلى محط اهتمام المحللين والمعلقين السياسيين في لبنان ودبي ومصر وإسرائيل وتركيا.. فالقرية الدرزية لم تشتهر في تاريخها القريب إلا بكونها الممر الإجباري إلى (تل الصراخ)، حيث يقف السوريون كل ١٧ نيسان ليخاطبوا، عبر الأسلاك الشائكة، (أهلهم) في مجدل شمس وسواها من قرى الجولان المحتل.

يقطن حضر نحو ثمانية آلاف نسمة، ولأن مساحة الأرض القابلة للزراعة محدودة، ولأن التنمية في هذه المنطقة، كما في كل سوريا، كانت ولا تزال معلقة، إلى حين تحرير الجولان (وربما فلسطين)، فإن التهريب (ولاسيما السلاح) صار وسيلة العيش الأساسية لمعظم السكان، الشيء الذي غذّا الميل إلى العنف، وجعل القرية الوادعة تغدو مسرحاً دامياً لمعارك أهلية ـ حكومية وأهلية ـ أهلية تكاد لا تنقطع. ولقربها من الحدود الإسرائيلية (على مرمى حجر من المرصد الإسرائيلي في جبل الشيخ) فقد صارت مرتعاً لنشاط أمني اخترق النسيج الأهلي، وقسّم السكان حسب تصنيف صارم بين قلة (وطنية) وأكثرية مشتبه بها، وخلق ظاهرة (كتبة التقارير) التي يتندر عليها أهل (حضر) أنفسهم.

وإذا كان المساران (التهريب والحضور الأمني) يبدوان متعارضين فإنهما في الواقع متداخلين، وإلى حد التماهي التام في بعض الأحيان، وهذا ما توضحه حكاية (زيدان الطويل)، زعيم أخطر عصابة تهريب في جبل الشيخ، إذ كشفت الوقائع عن ملابسات مفارقة لا تخلو من طرافة: لقد كان الأمن شريكاً للطويل في عمليات التهريب، كما كان الطويل شريكاً للأمن في بعض العمليات الأمنية!

ومع ذلك فقد سجل (الحضريون) حكاية مختلفة في حرب تشرين، إذ قاوموا الاحتلال الاسرائيلي الذي اجتاح المنطقة وصولاً إلى سعسع، وأصر عدد من شبانهم على رفع الأعلام السورية وسط الدبابات والآليات الاسرائيلية.

وقد سلكت أموال التهريب مساراً مختلفاً، حيث أثمرت بساتين تفاح صغيرة ولكن متقنة (منذ عشر سنوات صار تفاح حضر شهيراً)، وميلاً إلى التحصيل العلمي، خلق شريحة لا بأس بها من الشباب المتعلمين، ممن كونوا وعياً مفارقاً، ونجحوا في إحداث توازن، وكانوا على وشك أن يغيروا مزاج القرية والاتجاه العام لسلوكها..

على هذه الصورة استقبلت (حضر) الثورة السورية، وكان طبيعياً أن ينشأ انقسام يحاكي الانقسام الذي شهدته (ولا تزال) معظم القرى والبلدات الدرزية: أكثرية صامتة حائرة بين رسائل الفضائيات المتضاربة والروايات الشفهية المتناقضة، إلى جانب أقليتين: واحدة حملت السلاح إلى جانب النظام (الشبيحة المسمون لجان شعبية)، وأخرى شكلت تنسيقية وأعلنت انضمامها إلى الثورة. والإضافة هنا أنه، وبسبب التغلغل الأمني وإرث التهريب، فقد كان عدد الشبيحة أكبر وبأسهم أشد.

انتقل المعارضون خطوة إلى الأمام عندما شكلوا كتيبة للجيش الحر (عددها غير مؤكد، والراجح أنه بضع عشرات) بقيادة الأخوين غسان وفرحان زيدان، تعاونت مع ثوار البلدة المجاورة (جباتا الخشب) وقاتلت النظام إلى جانبهم. وسجل الشبيحة خطوة إلى (الأمام) أيضاً، غير أنها خطوة أشد خطورة، وهي بالضبط ما جعلت (حضر) تحت الأضواء اليوم. فما الذي جرى؟

في العشرين من آذار الماضي، هاجمت عناصر من الجيش الحر كتيبة نظامية للهاون، تربض في أراضي تابعة للقرية (التلول الحمر)، واستفاق الأهالي على بعثيين وعملاء للنظام (ينخونهم) على صد «هجوم وشيك لجبهة النصرة على القرية نفسها»، وبالطبع فإن الصورة التي قفزت إلى الذهن الأقلوي المتوتر كانت كفيلة بإثارة الحمية، فالجبهة السلفية «قادمة لتذبح الدروز وتستبيح أموالهم وأعراضهم»، وهكذا قام الشبيحة، ومعهم عدد من الأهالي، بمهاجمة الجيش الحر جنباً إلى جنب مع قوات النظام، ونشبت معركة راح ضحيتها ٧ من (حضر) ونحو ٣٥ من الجيش الحر. وفي اليوم التالي فوجئ الجميع بشريط فيديو بُث على النت، يصور أناساً يمثلون بشهداء الجيش الحر، وقد سارع أهالي (حضر)، وعلى رأسهم الشبيحة، إلى التنصل من هذا الفعل، مقسمين أغلظ الأيمان بأنهم اكتفوا، بُعيد المعركة، بسحب جثث ضحاياهم والعودة إلى القرية، وقد أيد شهود عيان هذه الرواية، فمن الذي فعلها إذاً؟! بالتأكيد لم يكن المرساد الإسرائيلي متواجداً في المكان، كما لم يكن أي من مراسلي الجزيرة والعربية (المتهمتين الدائمتين بالفبركة من قبل الموالين)، وفقط المؤمنون بوجود العفاريت هم من يستطيعون تبرئة المشتبه الأوحد: النظام السوري. بالطبع أخذ الحادث على محمل طائفي، وكان الشبيحة هم من رسخوا هذا التفسير، ورغم أن الجيش الحر أصدر بياناً أوضح فيه أنه كان يهاجم موقعاً عسكرياً نظامياً، وأنه لم يكن ينوي مهاجمة القرية البعيدة عن الموقع نحو ٢ كم، فإن هؤلاء أصروا على رواية «النصرة التي كانت تستهدفهم بصفتهم دروز»..

في الأسبوع الماضي حدث تطور جديد، إذ قرر الأخوان زيدان التوجه إلى قريتهما لتهدئة خواطر أهلهما وشرح أبعاد المسألة لهم، ففوجئا بكمين للشبيحة أمطرهما بوابل من الرصاص، ما أدى إلى استشهاد غسان زيدان، وما كاد الخبر يصل مسامع وئام وهاب حتى هب ليعلن أن «جبهة النصرة هي من قتل غسان لأنه درزي». ثم دخلت إسرائيل على الخط، إذ ذكرت صحيفة (معاريف) الإسرائيليّة أن «المئات من الجنود الدروز في الجيش الإسرائيليّ عبّروا عن استعدادهم للذهاب إلى سوريّة والمشاركة في القتال الدائر هناك من أجل حماية أشقّائهم الدروز الذين تعرّضوا لهجمات من جانب تنظيم جبهة الأنصار(ربما المقصود النصرة)»، ونقلت الصحيفة عن الزعيم الروحيّ للطائفة الدرزيّة في إسرائيل الشيخ موفّق طريف قوله: «تلقّينا مئات الاتّصالات الهاتفيّة من شبّان أعلنوا أنّهم على استعداد لأن يفعلوا كلّ شيء من أجل الدفاع عن أشقّائهم في سوريّة».

إذا كان من السهل تفسير موقف وهاب، إذ أنه يساعد حليفه في تحقيق نبوءته عن الفتنة الطائفية وفي حبك تحالف الأقليات، فما الذي تريده إسرائيل؟

يأتي كلام (معاريف) في سياق ما تعلنه إسرائيل، منذ أسابيع، عن نيتها «إقامة شريط عازل في الأراضي السورية وبمساعدة سكان سوريين»، وبالطبع فليس أفضل من حرب أهلية درزية ـ سنية كمدخل لتجسيد هذه النية.

كشفت وقائع (حضر) عن نجاح جزئي للنظام في تحقيق رغبته بفتنة طائفية، كما كشفت عن نوايا إسرائيلية مبيتة منذ سنتين، ولكن ثمة شيء أكثر خطورة، إذ تبين أننا، وحسب الكاتب اللبناني حازم صاغية، «نشهد ازدهاراً غير مسبوق في الروابط العابرة للأوطان والدول، والتي تتعامل مع نفسها على أنّها أوطان ظلّ قابلة في أيّة لحظة لأن تغدو أوطاناً بديلة وقضايا بديلة». لم تعد البيانات الداعية إلى التعقل ووأد الفتنة تجدي نفعاً، ولا بد من أن يجيب الدروز عن سؤال مصيري: هل هم سوريون، أم فقط دروز يعيشون في سوريا؟ على الأرجح سينعقد الإجماع على الخيار الأول، فلماذا إذاً يُسمح للشبيحة بأن يقودوا الطائفة إلى وضع قد تجد فيه نفسها بحاجة إلى دعم من (الأشقاء في الجيش الإسرائيلي)؟!

الطائفة الدرزية، مثل جميع الأقليات، في مأزق، والمخرج هو أن يأخذ الوطنيون الدروز (وهم بالمناسبة أكثر بكثير مما يصوره لنا تشاؤمنا أحياناً) زمام المبادرة من الشبيحة، فينخرطوا أكثر في الثورة، فعلاً لا قولاً، وإذا لم ينجحوا في جر الطائفة برمتها إلى صفوف الثورة، فلعلهم ينجحون في خلق توازن يفيد، مستقبلاً، في رأب الصدع وتضميد الجراح.

«في مديح الثورات» للفلسطيني خالد الحروب

نهر الثورة في مواجهة المستنقع,وما بعدها ليس « طوفانا » بالضرورة

عبدالله أمين الحلاق

في اليوم الذي كان في الأخوة جبران يحيون إحدى أمسيات لندن عزفاً على العود تحية إلى الراحل الكبير محمود درويش، كان حضور سوريين في الامسية يصفقون وقد بحت اصواتهم قبلها من الهتاف امام السفارة السورية في بريطانيا احتجاجاً على قمع النظام السوري للمنتفضين المطالبين بالحرية. وأيضاً، كان رجال أمن وشرطة يحرسون احتجاجات متظاهرين بريطانيين ضد حكومة بلدهم دون تدخل او قمع من السلطات البريطانية، وامام هذا المشهد يتساءل مؤلف الكتاب: «لماذا هنا فقط وليس هناك؟».

نهر الثورة في مواجهة مستنقع الاستبداد

إلى جانب قدرتها البالغة على جرف عفن ومستنقع وركود عقود طويلة من تسلط أنظمة عربية بالغة القذارة، فإن الاندفاع العنيف للثورات الذي لا يلجمه نظام طاغ او معارضة سياسية او مثقفون، يترك الخيار مفتوحاً على مخاضات وصعوبات كبرى بعد أفول الانظمة العربية في البلدان التي اندلعت فيها ثورات. تلك الصعوبة لن تكون سبباً بطبيعة الحال للوقوف في وجه الثورات العربية بحجة الفوضى أو احتمال قدوم الاسلاميين للحكم وغيرها من حجج يغبط لها الطغيان العربي.

عن ذلك يقول الكاتب: «المخاوف مما بعد سقوط انظمة الطغيان العربي تحضر في أذهان الجميع، لكن مستقبل المستنقع المتعفن معروف: المزيد من التعفن... لا مناص من مغامرة الثورة، إنها المرحلة التي لا بد لمجتمعاتنا أن تمر فيها حتى تنتقل إلى مرحلة النضج والتسيس والاجتماع الصحي».

المغامرة او المقامرة في خوض غمار الثورات تختزن موقفاً أخلاقياً هو الصواب عينه في مواجهة الأنظمة التي أمست مستنقعاً، هذا المستنقع «هو مستودع التكلس، والجمود، تتراكم في أعماقه كل أنواع التعفنات وامراضها. كلما مر وقت أطول على المستنقع من دون أن يطاله جريان الماء يزداد تكلساً وتعفناً بالقبلية والطائفية والفساد والمحسوبية وكل ما صار معروفاً. الشكل الخارجي للمستنقع يوحي بالاستقرار والأمان: حدوده واضحة، وأفقه معروف، ولا حركة فيه مجهولة المسار والمصير».

السوريون الأحرار... رواد الربيع العربي

دخل الشعب السوري تجربة الربيع العربي ورفع الشعار عالياً: الشعب يريد إسقاط النظام. تداعى النظام السوري امام قبضات وحناجر السوريون. ثورة سوريا هي وبجدارة «أيقونة ثورات العرب، وأصعبها طريقاً، واكثرها تحديات، وأشدها جسارة وكسراً لكل قيود الخوف...فيها تهاوى هرم الترهيب والتجسس الذي أراد ترويض الأفراد وقمع إرادتهم وروحهم». على ما يقول كاتبنا في كتابه.

يحدث هذا، بحسبه، في بلد حوله حكامه إلى سجن كبير، «ماتت أجيال وولدت أجيال وهي لا تعرف في أفق البلد والمجتمع إلا شعارات تمجيد الحزب الواحد والرئيس الواحد». وعندما غاب الرئيس الواحد أوغل النظام في احتقار السوريين، عبر تغيير الدستور في لحظات بما يورث الابن الذي يوغل اليوم في دماء

السوريين. كأن سوريا الغنية بكل شيء تحولت عاقراً لا يمكنها توليد أحد سوى ابن الرئيس. بعد كل تلك العقود الطويلة من الخوف في مملكة الصمت الأسدية، يختم النظام مسلسله المرعب ووجوده المقيت بقتل يومي وإجرام منقطع النظير وصمود اسطوري لشعب ثار لأجل حريته ولن يعود قبل انتزاعها من بين أنياب الأسد. ليس أبلغ في التعبير عن ذلك سوى لافتة رفعت في قلب تظاهرات ثورة الحرية والكرامة في سوريا: «لم يقتل فينا إلا الخوف».

الإسلاميون والثورات العربية

حدث أن وصل الإسلاميون إلى الحكم في أكثر من بلد عربي اندلعت فيه ثورة ضد الطغيان، ويحتمل أن يتكرر فعل الوصول هذا في بلدان غيرها لم تزل رحى الثورات تدور فيها حتى اللحظة. يبدو للكاتب أن الإسلاميين معنيون بالنموذج التركي وفيه سلامة تجربتهم في الحكم وسلامة المجتمعات التي قد يحكمونها مستقبلاً. أما «القاعدة»، فلا أرضية قوية تقف عليها، ذلك أن من قاد الثورات العربية والثورة السورية تحديداً هي «شرائح الشباب المعولم والمتواصل مع العالم والمنفتح عليه، والذي يرفض منطق القاعدة من أن علاقة المسلم بغير المسلم تقوم على الحرب أصلاً وغير ذلك هو الاستثناء». إلا أن العنف القاعدي الذي تسحب الثورات الشبابية تبريراته وتكشف هشاشة منطقه يتعزز وينتشي في الحالات التي تنزع فيها الانظمة إلى تبني العنف ضد شعوبها، على ما هو الحال في سوريا اليوم، إذ ظهرت القاعدة، وإن بشكل محدود حتى الآن، في سوريا الثورة التي طال أمدها أكثر من المحتمل والمتوقع، عبر عنف منقطع النظير من قبل النظام ومشاهدة العالم الديمقراطي لمسلسل الموت السوري اليومي دون ان يحرك ساكناً، «وهذا يقودنا إلى دور مباشر وغير مباشر للأنظمة الديمقراطية في الغرب في تعزيز الفكر القاعدي» على ما يرى الحروب. وسط كل ذلك، ماذا يبقى لنا نحن العلمانيين الذين نرى الخيار العلماني استحالة في الأفق المنظور لمرحلة ما بعد الثورات، وفي زمن صار فيه الطرح العلماني وإن على مستوى كتابات متصالحة مع الثورات ودعم التغيير باباً للتخوين والاتهام بعدم فهم الواقع، من قبل سياسيين أدمنوا الشعبوية ومحاباة الشارع أياً كانت شعاراته. عن ذلك نقول مع خالد الحروب «إذا كان المتدين قد تمتع بحق التدين في الحل العلماني، فإن العلماني سيحرم من حق عدم التدين في الحل الإسلامي. عندها لن يكون ثمة فرق كبير بين الحل الإسلامي الذي ينشده الإسلاميون والحل الأمني الذي قمعهم».

كلمة أخيرة

صعوبات جمة تلك التي تكتنف مسار الثورات وما بعدها، ذاك أنه في مرحلة ما بعد الثورة ستكون الحاجة ملحة لإنزال الناس بهدوء ومن دون ارتجاجات عن شجرة الثورة الجذرية... سيحدث هذا في الوقت الذي «سيتفرع فيه الشعار الجمعوي الواحد الذي ساد خلال الثورة إلى شعارات متصارعة بين مجموعات كانت حتى يوم قريب تناضل جنباً إلى جنب ضد عدوها المستبد الواحد».

أما بعد الاستقرار المنشود والانتظام في بلدان ديمقراطية حديثة، وإن بعد أمد لا يبدو لنا وللكثيرين قريباً، فسيكون السؤال الذي لازم السوريين لدى حضورهم أمسية الأخوة جبران في لندن قد أمسى من الذاكرة والتاريخ الأسود لبلدهم في ظل النظام الحالي. سؤال القمع والموت والمجازر بين لندن ودمشق : «لماذا هنا فقط وليس هناك؟».

«التشعب السوري» بين قوسين

فداء يونس

يُصرح وزير خارجية موسكو سيرغي لافروف بخصوص النظام السوري أكثر مما يُصرح وليد المعلم، وأن على أكبر صالحي وزير خارجية طهران كاد يحتل منصب فاروق الشرع باعتباره شاغراً في المدى المنظور، كنائب الرئيس للشؤون الخارجية، وهذا منح المعلقين والإعلاميين اللبنانيين الموالين لنظام الأسد إمكانية التحدث بالشأن السوري، وفي قضايا لا يملك منحبكجية النظام السوريين إمكانية مقاربتها أبداً.

وأكثر هؤلاء جرأة أم وقاحة، ربما يكون الإعلامي اللبناني غسان جواد، الذي يؤكد أن محور الممانعة والتصدي لن يسمح بإسقاط نظام الأسد في سوريا مهما كان الثمن، لكن الجديد الذي أضافه جواد في حلقة الخميس الماضي من برنامج «حديث الثورة» على قناة الجزيرة، والذي كان بعنوان «سوريا... قصة السلاح»، هو دفاعه عن الميليشيات الإيرانية والعراقية واللبنانية التي جاءت تقاتل في سوريا تحت زريعة «حماية العتبات المقدسة» دون أن نعرف علاقة العتبات المقدسة بقرية «الفوعة» في ريف إدلب مثلاً؟ أو علاقتها ب«قصير حمص» أيضاً؟

جديد الإعلامي جواد في تفسيره موقف الممانعة الرافض لسقوط نظام الأسد، أن سوريا قلب المنطقة، ولن نسمح بسقوط قلب المنطقة في أيدي خارجية! فهو يستخدم ضمير «المتكلم» في تعبير لن نسمح للدلالة على تمثيله محور الممانعة، ثم في إشارته للأيدي الخارجية، وكأن إيران وكتائب حزب الله ولواء أبو الفضل العباس هم داخل بالنسبة لنا كسوريين، ويضيف السيد جواد لإزالة اللبس الأخير بقوله: لا أحد يحدثنا باسم الشعب السوري، هذا مرفوض، وعلينا أن نضع تعبير «الشعب السوري» بين قوسين، لأن سوريا مستهدفة، وهي قلب المنطقة، وإيران وجزب الله لن يسمحا بسقوط نظام الأسد.

نعم، ما يريده محور الممانعة هو وضع الشعب السوري بين قوسين، وربما يفتح لنا السيد جواد الأقواس في أول فرصة قادمة على شعب «شيعي» أو «شعب ممانع»!.

كاريكاتير العدد

بين الإفتاء ومروجي الفتوى

جورجيت أسعد

أصرّ الاعلامي التونسي غسان بن جدو أن يضع مشاهدي فضائية الميادين الاخبارية، في سباق مع فضائيات المنوعات والفضائح، حين تناول فتوى الداعية السعودي محمد العريفي التي تجيز، بل وتحض على «جهاد المناكحة»، في حوار قارب البورنو في تناوله للمناديل المعطرة وحبات الفياغرا، إنما بلغة نظرية، مع «المعارض» السوري الدكتور هيثم مناع، تلك الفتوى الخاصة بالثورة السورية، الفتوى التي اشترطت أن تكون المرأة مطلقة وعمرها أكثر من ١٤ سنة، وهو زواج مؤقت يجيز للمجاهدين ممارسة الجنس مع سيدة بعقد زواج مؤقت قد لا يتجاوز الساعة، كي تتيح لسواه من المقاتلين الفرصة ليستمتعوا ويشحذوا هممهم القتالية!

بداية قامت تلك الفتوى على تغريدة على موقع يوتيوب، سرعان ما أنكرها الشيخ العريفي على صفحته، لكن الأهم من الفتوى سواء صحّ خبرها أم بَطُلَ، أن المهنية الاعلامية تفترض التأكد من صحة الخبر قبل تناوله، وتفترض البحث عن وجهات النظر الأخرى في رؤيتها للخبر، ومقارنته بفتاوى أخرى أكثر عمومية مثل «زواج المتعة»، ناهيك أن الموضوع بأساسه هامشي وثانوي بحيث لا يصح بناء حلقة سياسية حوارية، أو جزء مهم منها، للحديث من خلاله عن الثورة السورية وإدانتها.

فنظام البعث العلماني كان يتهم الشيوعيين الذين امتلأت بهم سجونه في عقود ما قبل الثورة الحالية بأنهم إباحيون، ويستغلون الجنس في تحريضهم السياسي، وهذا النظام نفسه بأدوات أكثر تجدداً يتهم الإسلاميين الآن/ زمن الثورة باستغلال الجنس لأمور سياسية، وهو يسعى منذ البداية لتشوه وجه الثورة الشعبية في سوريا وأهدافها، وربما يكون من حق بن جدو ومناع تأييد نظام الأسد ومعادات الثورة السورية، لكن ليس من حقهم الإفتئات على كرامة المرأة العربية السورية أو التونسية، وليس من حقهم تجريد السوريين من كرامتهم التي ثاروا ضدّ النظام من أجلها. حتى لو صحت فتوى العريفي، وحتى لو وجدت عشرات النساء اللواتي قدمن إلى سوريا لتطبيقها، فلن تكون هذه الظاهرة الهامشية هي السّمة الأساسية للثورة، التي رفعت منذ البداية شعار «الشعب السوري ما بينّزل» و«وثرتنا ثورة كرامة».

حلقة الميادين ألهمت الصحفي الفلسطيني رشاد أبو شاور مادة لصحفية «القدس العربي» يتباكى فيها على «الثورة السورية التي باتت موئلاً لكل مارق، والتي غّيب مجاهدوها أوّل ما غيبوا شعب سورية نفسه، الذي انطلق في حراك سلمي، طالب بالإصلاح والتغيير». إذ يعتبر في أولى المغالطات أن «الفتوى القادمة مع (مجاهدي) تونس شرّعت وأباحت جهاد المناكحة، وبناءً عليها تمّ استدراج المجاهدات المنكاحات، وهن دون السادسة عشرة، للانتقال إلى سورية» ويتابع تباكيه «لأن التوانسة يعتزون بشرفهم، وكرامتهم» وكأن باقي العرب لا يعتزون بشرفهم وكرامتهم.

لكن أبو شاور يتابع مع عشرات الفتاوى والشائعات الكاذبة والتي لا يخجل من عرضها، ليدين الثورة السورية، لأنه «بهذه الفتاوى يخاض جهاد بعض الأطراف في سوريا»، ويتابع التشهير بالثورة السورية في مقاصد أخرى حين يقول «هذه الفتاوى هي التي تشجع على الاعتداء على كنائس المسيحيين وهي التي أباحت مهاجمة المخيمات الفلسطينية، و..!» مع أن السوريين يا أبا شاور يعرفون من أعتدى على الكنائس، ومن قصف المخيمات الفلسطينية ومن قتل مشايخ الدروز الأحرار في «حضرً» ليمهد الطريق لولادة سعد حداد ومنطقة عازلة على الحدود السورية الإسرائيلية. وأنت وأمثالك تدعمون هذا الفاعل، وتكذبون لتبرير أفعاله.